الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.2/68

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
11 August 2026
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
الدورة السابعة عشرة
جنيف، 22–23 تشرين الأول/أكتوبر 2026
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

التكيف مع تقلبات أسعار السلع الأساسية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

لا يزال تقلب أسعار السلع الأساسية يمثل تحدياً رئيسياً في البلدان النامية، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على استقرار الاقتصاد الكلي، والإدارة المالية، وأداء التجارة، والأمن الطاقي والغذائي، والتنمية المستدامة على المدى الطويل. وفي هذه المذكرة، تُستعرض العوامل الدافعة للتقلبات وأنماطها الحديثة وآثارها في أسواق السلع الأساسية الزراعية والمعدنية والمتعلقة بالطاقة، فضلاً عن كيفية تفاعل الظروف الاقتصادية الكلية واضطرابات العرض والتحولات الهيكلية – إلى جانب تغير المناخ والتحول الرقمي والانتقال الطاقي – في تشكيل ديناميات أسعار السلع الأساسية. وحُددت عدة أنماط متكررة في الحلقات الأخيرة من التقلبات الشديدة، بما في ذلك الصدمات التي تؤثر على العديد من مجموعات السلع الأساسية في آن واحد، والاستجابات المتباينة عبر قطاعات السلع الأساسية، والدور المركزي لأسواق الطاقة في انتقال الصدمات، والتفاعل المتزايد بين الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية وتلك المتعلقة بالمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تُحلَّل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالتنمية التي يتركها تقلب أسعار السلع الأساسية على البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع، كما تُحدَّد التحديات السياساتية الأربعة الرئيسية التالية الناشئة عن تقلب أسعار السلع الأساسية: الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ وحماية الأمن الطاقي والغذائي وسبل العيش؛ والحد من الضعف الهيكلي على المدى الطويل؛ وتعزيز القدرة على الصمود من خلال التجارة والتعاون الدوليين. وأخيراً، تُناقش مجموعةٌ من الاستجابات السياساتية التي اعتمدتها الدول لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك أدوات إدارة المخاطر، وآليات تحقيق الاستقرار، واستراتيجيات التنويع، وتنمية القدرات الإنتاجية، والتدابير المتعلقة بالتجارة.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدّمة

1- أدت الصدمات الأخيرة، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحرب في أوكرانيا، وتعطيل حركة التجارة عبر مضيق هرمز، إلى إعادة تقلب أسعار السلع الأساسية إلى صدارة النقاشات المتعلقة بسياسات التجارة والتنمية. وتسببت هذه الصدمات في حدوث بعض أكبر التقلبات في أسعار المواد الغذائية والطاقة والمعادن خلال العقود الماضية. وفي الوقت نفسه، تعمل التغيرات المناخية، والتحولات الرقمية والطاقة، وتزايد التشرذم الجيوسياسي على إعادة تشكيل أسواق السلع الأساسية. وقد أدت هذه التطورات مجتمعةً إلى تزايد الحاجة إلى فهم الموجات الأخيرة من تقلبات أسعار السلع الأساسية ونقاط الضعف الهيكلية التي تجعل العديد من البلدان النامية عرضةً لتلك التقلبات.

2- وتتجلى أهمية هذه المسألة في الطابع الواسع الانتشار والمستمر للاعتماد على السلع الأساسية في البلدان النامية. وفي الفترة 2022-2024، كان هناك 26 دولة من أصل 32 دولة نامية غير ساحلية، و36 دولة من أصل 44 دولة من أقل البلدان نمواً، و21 دولة من أصل 37 دولة جزرية صغيرة نامية تعتمد على السلع الأساسية[1]. ويجعل الاعتمادُ على السلع الأساسية في تحقيق عائدات التصدير البلدانَ عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وما يترتب على ذلك من عواقب على الصعيد الاقتصادي الكلي والاجتماعي والتنموي.

3- وفي هذا السياق، يسهم المحول الموضوعي للدورة السابعة عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، وهو "التكيف مع تقلبات أسعار السلع الأساسية"، في تنفيذ توافق آراء جنيف[2]. ويساعد ذلك في تعزيز الجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية لتقلبات أسعار السلع الأساسية، وتعزيز القدرة على الصمود، كما يسهم في أعمال الأونكتاد المتعلقة بالاعتماد على السلع الأساسية، والتنويع، والقيمة المضافة، والأمن الغذائي، والمعادن الحرجة.

4- وفي هذه المذكرة، تُبحث تقلبات أسعار السلع الأساسية في سياق التحولات الهيكلية التي تعيد تشكيل أسواق السلع الأساسية العالمية. وتُدرس دراسة العوامل الدافعة والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والآثار المترتبة على السياسات، بهدف دعم المناقشات حول الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إدارة الصدمات قصيرة الأجل مع الحد من تعرضها للمخاطر على المدى الطويل من خلال التنويع وإضافة القيمة وتعزيز القدرات الإنتاجية. وتتناول هذه الدراسة الأسئلة الثلاثة التالية: ما هي العوامل الدافعة لتقلبات أسعار السلع الأساسية، وكيف تعمل التحولات الهيكلية على إعادة تشكيل طبيعة هذه التقلبات ومدى استمرارها؟ ولماذا يشكل تقلب أسعار السلع الأساسية تحديات للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وما هي القنوات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والتنموية التي تنتقل عبرها هذه الآثار؟ وما هي النُهج السياساتية التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على إدارة الصدمات قصيرة الأجل مع الحد من التعرض للمخاطر من خلال التنويع وإضافة القيمة وتعزيز القدرات الإنتاجية؟

أولاً- تقلبات أسعار السلع الأساسية: المفاهيم الأساسية

5- يشير مصطلح "تقلب أسعار السلع الأساسية" إلى تواتر وحجم تقلبات أسعار السلع الأساسية الأولية (المنتجات الزراعية؛ والمعادن والفلزات؛ والطاقة) خلال فترة محددة. ويمكن أيضاً فهمه على أنه

(1) يُعرِّف الأونكتاد البلد بأنه معتمد على السلع الأساسية عندما يستمد 60 في المائة أو أكثر من عائدات صادراته من السلع الأساسية. ويُحسب عدد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية باستخدام بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

(2) TD/561/Add.2، الفقرات 80-25 و80-27 و80-29 و80-30.

مقياس لدرجة عدم اليقين بشأن حركة الأسعار في المستقبل. ويمكن قياس التقلب كمياً باستخدام مقاييس مختلفة، منها الانحراف المعياري، ومعامل تباين عوائد الأسعار[3]، أو التقلب المحقق[4]. وهذا الأمر يختلف باختلاف الزمن وبحسب السلع الأساسية والأسواق.

6- ويُعد تقلب أسعار السلع الأساسية سمة متأصلة في أسواق السلع الأساسية، وهو ما يعكس خصائص هذه الأسواق، بما في ذلك عدم مرونة العرض والطلب نسبياً على المدى القصير، وطول دورات الإنتاج، والتأثر بالظروف الجوية والجيولوجية، والتكامل العالمي لتجارة السلع الأساسية[5].

7- ويمكن أن تؤدي التقلبات الحادة أو المستمرة في الأسعار إلى صعوبات كبيرة، لا سيما في البلدان التي تتمتع بقدرة محدودة على استيعاب الصدمات. ويمكن أن تؤثر هذه العوامل على التجارة، والإيرادات المالية، والتضخم، والاستثمار، وسبل العيش في جميع قطاعات الاقتصاد.

8- وتُلاحظُ بشكل دوري فترات من التقلب الشديد في أسعار السلع الأساسية، وغالباً ما تكون استجابةً لصدمات قوية في العرض أو الطلب. وليس التمييز بين التقلبات العادية والمفرطة في أسعار السلع الأساسية بالأمر السهل، كما أنه ليس مفيداً بشكل خاص في عملية صنع السياسات، لسببين رئيسيين[6]. أولاً، يختلف مستوى التقلب من سلع أساسية إلى أخرى، ويتغير بمرور الوقت مع تطور هياكل الأسواق استجابةً للتغيرات التكنولوجية أو الجيوسياسية أو تغيرات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، أدت إجراءات فرض استخدام الوقود الحيوي في إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير الطلب على العديد من السلع الأساسية[7]؛ ويعيد التحول في مجال الطاقة تشكيل الطلب على المعادن الحرجة أيضاً. وثانياً، لا يوجد حد معياري مقبول عالمياً لتحديد متى تصبح التقلبات مفرطة؛ أي أن الصدمة السعرية نفسها التي تُعتبر مفرطة في بلد يتمتع بقدرة محدودة على الصمود قد تكون قابلة للتحكم في بلد آخر.

(3) انظر Poon SH and Granger CWJ, 2003, Forecasting volatility in financial markets: A review, *Journal of Economic Literature*, 41(2):478–539.

(4) يمكن تعريف التقلب المحقق بأنه جمع مربعات العوائد المحسوبة على فترات زمنية قصيرة ومتكررة خلال الفترة قيد الدرس. انظر Andersen TG, Bollerslev T, Diebold FX and Labys P, 2003, Modelling and forecasting realized volatility, *Econometrica*, 71(2):579–625.

(5) للاطلاع على مناقشة حول الصدمات المتعلقة بجانب العرض وجانب الطلب، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/57.

(6) من القضايا الأخرى التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية ما إذا كان أمولة أسواق السلع الأساسية قد أدت إلى تقلبات في أسعار السلع الأساسية تتجاوز ما يمكن تفسيره بالعوامل الأساسية وحدها، على سبيل المثال في النموذج التالي: نموذج تزداد فيه معدلات التقلب والارتباط بين عوائد جميع العقود الآجلة للسلع الأساسية في ظل وجود مستثمرين مؤسسيين (باساك س. وبافلوفا أ.، 2016، «نموذج لأمولة السلع الأساسية»، مجلة *The Journal of Finance* »، 71(4):1511–1556)؛ نموذج يوضح كيف يمكن أن تؤثر الأمولة على أسعار السلع الأساسية من خلال قنوات تقاسم المخاطر واكتشاف المعلومات (Cheng I-H and Xiong W, 2014, Financialization of commodity markets, Annual Review of Financial Economics, 6:419–441)؛ وأدلة على عدم وجود صلة تجريبية بين الأمولة وأنماط حركة الأسعار الفورية Chari V and Christiano L, 2017, Financialization in commodity markets, Working paper No. 23766, National Bureau of Economic Research.

(7) انظر https://www.iea.org/policies/4913-biofuel-supply-utilization-and-trading-ministerial-regulation-no-322008, https://www.bpdp.or.id/en/regulation-on-the-national-energy-plan and https://www.congress.gov/crs-product/R43325.

ثانياً- التقلب: العوامل الدافعة، والحالات الأخيرة، والآثار

ألف- العوامل الدافعة

9- يعكس تقلب أسعار السلع الأساسية التفاعل بين العوامل الدافعة التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات. أولاً، الأوضاع الاقتصادية الكلية والمالية، التي تؤثر على الطلب في أسواق السلع الأساسية ويمكن أن تؤدي إلى تغير أسعار العديد من السلع الأساسية في آن واحد. ثانياً، اضطرابات العرض وقيود التكيف، التي يمكن أن تضخم الصدمات من خلال الحد من قدرة أنظمة الإنتاج والتجارة على الاستجابة بسرعة. ثالثاً، التحولات الهيكلية طويلة الأجل، التي تعيد تشكيل العرض والطلب على السلع الأساسية وتخلق مصادر جديدة للشكوك.

10- وتختلف أهمية هذه العوامل الدافعة من سلع أساسية إلى أخرى وفقاً لعمليات الإنتاج، وهياكل الأسواق، وأنماط التجارة. وغالباً ما تؤثر أوضاع الاقتصاد الكلي والصدمات العالمية الكبرى على العديد من السلع الأساسية في آن واحد، في حين أن العوامل الدافعة الأخرى تكون أكثر ارتباطاً بسلعة أساسية معينة. فعلى سبيل المثال، تكتسب تقلبات المناخ أهمية خاصة في الأسواق الزراعية، كما أن طول المدة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات يجعل السلع الأساسية أكثر عرضة للمشاكل المتصلة بصعوبة توفير الإمدادات. وتؤثر التحولات الهيكلية، مثل تغير المناخ والتحول في قطاع الطاقة والتحول الرقمي، على السلع الأساسية بطرق مختلفة. ويمكن أيضاً أن تنتقل الصدمات من سلع أساسية إلى أخرى من خلال الروابط الإنتاجية وآثار الإحلال[8]. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي أو الكبريت إلى زيادة تكاليف الأسمدة، مما يؤثر بدوره على الإنتاج الزراعي. وغالباً ما تتفاعل العوامل الدافعة مع بعضها البعض وتعزز بعضها البعض، مما يسهم في حدوث فترات من التقلب الشديد في أسعار السلع الأساسية.

11- وتؤثر الفئة الأولى من العوامل الدافعة، وهي الظروف الاقتصادية الكلية والمالية، على الطلب على السلع الأساسية في جميع الأسواق في آن واحد. ويؤثر النمو الاقتصادي العالمي، والنشاط الصناعي في الاقتصادات الكبرى، وأسعار الصرف، والظروف المالية على الطلب في أسواق السلع الأساسية. ويمكن أن تؤثر السياسات مثل قيود التصدير والرسوم الجمركية على الواردات، وقوانين استخدام الوقود الحيوي، والإعانات، وقرارات تكوين المخزونات أو الاحتفاظ بها، على كل من العرض والطلب. وقد تؤثر أنشطة الأسواق المالية والتغيرات في توقعات السوق على الأسعار بشكل مستقل عن ظروف السوق المادية. وخلال فترات الانتعاش القوي للاقتصاد العالمي، يزداد الطلب على الطاقة والمعادن وبعض المنتجات الزراعية، مما يؤدي غالباً إلى ارتفاع الأسعار[9]. أما حالات التباطؤ أو الركود الاقتصادي على الصعيد العالمي، فلها تأثير معاكس. وتتفاقم هذه الديناميات بفعل الظروف المالية، بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف والسيولة في الأسواق العالمية. ويمكن أن تؤدي السياسة النقدية الأكثر تشدداً في الاقتصادات الكبرى إلى تعزيز العملات الرئيسية، وزيادة تكاليف الاقتراض، وإبطاء النشاط الاقتصادي، مما يضع ضغطاً نزولياً على الأسعار. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن أسعار العديد من السلع الأساسية تنخفض عقب تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، لا سيما السلع القابلة للتخزين والسلع الصناعية[10].

(8) Avalos F and Huang W, 2022, Commodity markets: Shocks and spillovers, *Bank for International Settlements Quarterly Review*, September:15–29.

(9) Kilian L, 2009, Not all oil price shocks are alike: Disentangling demand and supply shocks in the crude oil market, *American Economic Review*, 99(3):1053–1069. انظر https://www.oecd.org/en/publications/the-changing-dynamics-in-global-metal-markets_b0182773-en.html.

(10) على سبيل المثال، بسبب ارتفاع التكلفة البديلة للتخزين؛ وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن ارتفاع سعر الفائدة في السياسة النقدية للولايات المتحدة بمقدار 10 نقاط أساس أدى إلى انخفاضات كبيرة ومتباينة في أسعار السلع الأساسية، تراوحت عادةً بين 0,5 و2,5 في المائة (Miranda Pinto JA, Pescatori A, Prifti E and Verduzco-Bustos G, 2023, Monetary policy transmission through commodity prices, Working paper No. 215, International Monetary Fund).

12- والفئة الثانية من العوامل الدافعة هي اضطرابات الإمدادات. ويمكن أن تؤدي النزاعات والتوترات الجيوسياسية واضطرابات التجارة إلى تعطيل الإنتاج وتدفقات التجارة، مما يتسبب في حدوث نقص وتغيرات حادة في الأسعار. ويمكن أن تؤثر النزاعات التجارية، والتغيرات في التحالفات الاستراتيجية، والاضطرابات التي تطرأ على طرق النقل الرئيسية، على توقعات السوق وتؤدي إلى ارتفاع التكاليف، كما اتضح خلال الاضطرابات التي شهدها مضيق هرمز[11]. وتعتبر أسواق السلع الأساسية التي يتركز إنتاجها في مناطق جغرافية محددة – وهي سمة مشتركة للعديد من المعادن الحرجة[12] – معرضة بشكل خاص لمثل هذه الصدمات. وكلما زاد تركيز الإنتاج، زادت حدة التغير المحتمل في الأسعار استجابةً للاضطرابات المحلية. فعلى سبيل المثال، في أسواق السلع الأساسية، يُعد تقلب المناخ أحد العوامل الدافعة الرئيسية من جانب العرض. ويمكن أن تؤدي التغيرات في أنماط درجات الحرارة وهطول الأمطار، فضلاً عن تزايد وتيرة حدوث حالات الجفاف والفيضانات والعواصف، إلى الإضرار بالمحاصيل وإحداث تقلبات حادة في الأسعار. ويمكن للظواهر المناخية الدورية، مثل ظاهرتي "النينيو" و"النينيا" والقطبية الثنائية للمحيط الهندي، أن تضخم هذه الآثار. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالكاكاو، أدت الظروف الجوية المعاكسة في كوت ديفوار وغانا خلال الربع الرابع من عام 2023 إلى انخفاض حاد في الإنتاج، وقد أسهمت هذه الصدمات، إلى جانب أمراض المحاصيل وتقادم المزارع، في تقييد المعروض، مما دفع أسعار الكاكاو إلى الارتفاع من نحو 400 4 دولار للطن في كانون الثاني/يناير 2024 إلى مستوى قياسي بلغ قرابة 000 12 دولار في كانون الأول/ديسمبر 2024[13]. وتؤدي صعوبات العرض إلى تفاقم تقلبات أسعار السلع الأساسية من خلال الحد من قدرة أنظمة الإنتاج على الاستجابة للصدمات. وتكتسب هذه القيود أهمية خاصة في مجال السلع الأساسية مثل الكوبالت والنحاس والنفط الخام والقصدير، وبدرجة أقل في مجال السلع الزراعية مثل البن والكاكاو. وفي قطاع التعدين، على سبيل المثال، تعني دورات الاستثمار الطويلة أن الإنتاج الجديد قد يستغرق سنوات حتى يصل إلى السوق[14]. ويُظهر تحليل للمناجم الكبرى التي دخلت حيز التشغيل في الفترة 2010–2019 أن المشاريع استغرقت في المتوسط أكثر من 16 عاماً للانتقال من مرحلة التطوير إلى مرحلة الإنتاج الأولي[15]. وهناك قيود مماثلة فيما يتعلق بالسلع الأساسية الزراعية المستمدة من الأشجار، مثل القهوة والكاكاو والمطاط الطبيعي وزيت النخيل، حيث تستغرق هذه المحاصيل فترات انتظار تمتد لعدة سنوات قبل أن تؤدي المزارع الجديدة إلى زيادة الإنتاج. وإذا ارتفع الطلب بشكل غير متوقع وكانت المخزونات منخفضة، فلن يتسنى توسيع العرض بسرعة، مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار. ويمكن للمخزونات الأكبر حجماً أن تعوض جزئياً عن هذه الضغوط من خلال دورها كمخزون احتياطي مؤقت.

13- أما الفئة الثالثة من العوامل الدافعة فهي التحولات الهيكلية التي تعيد تشكيل العرض والطلب على السلع الأساسية على مدى آفاق زمنية أطول. فعلى سبيل المثال، يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر

(11) الأونكتاد، 2026، «اضطرابات مضيق هرمز: الآثار المترتبة على التجارة والتنمية العالميين»، متاح على الرابط https://unctad.org/publication/strait-hormuz-disruptions-implications-global-trade-and-development.

(12) انظر https://unctad.org/publication/global-trade-update-2026-حزيران/يونيه-shifting-dynamics-critical-minerals-trade

(13) انظر https://www.icco.org/2026-شباط/فبراير-quarterly-bulletin-of-cocoa-statistics/. تستند أسعار الكاكاو إلى السعر اليومي بالدولار لكل طن متري الصادر عن المنظمة الدولية للكاكاو.

(14) Bogmans C, Pescatori A, Petrella I, Prifti E and Stuermer M, 2024, The power of prices: How fast do commodity markets adjust to shocks? ورقة العمل رقم 77، صندوق النقد الدولي.

(15) انظر https://www.iea.org/reports/the-role-of-critical-minerals-in-clean-energy-transitions.

وشـــدة الظواهر الجوية المتطرفة، مما يزيد من عدم اليقين والتقلب في الإنتاج الزراعي والأســـعار[16]. وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن التحولين في مجالي الطاقة والتكنولوجيا الرقمية يعملان، على التوالي، على تسـريع الطلب على النحاس والليثيوم والنيكل والعناصـر الأرضـية النادرة، من خلال التوسـع في مجال الطاقة المتجددة وشـبكات الكهرباء وعمليات الكهربة[17]؛ ويؤدي النمو السـريع في البنية التحتية الرقمية، ولا سـيما مراكز البيانات التي تدعم تكنولوجيا الذكاء الاصـطناعي أيضـاً إلى زيادة الطلب على الكهرباء، مما يزيد بدوره من الضـغط على السـلع الأسـاسـية للطاقة[18]. وتؤدي هذه التحولات مجتمعةً إلى ظهور مصادر جديدة للتقلبات وتغيير الأهمية الاستراتيجية للعديد من السلع الأساسية.

14- ونادراً ما تعمل هذه العوامل الدافعة بشـكل مسـتقل. وغالباً ما تنشـأ فترات التقلبات الشـديدة في أسـعار السـلع الأسـاسـية عن التفاعل بين صـدمات الاقتصـاد الكلي، واضـطرابات العرض، والتحولات الهيكلية. فقد تؤدي الصـدمات المرتبطة بالمناخ، على سـبيل المثال، إلى ردود فعل أكبر في الأسـعار في الأسـواق التي يكون فيها تعديل العرض بطيئاً، في حين أن الاضـطرابات الجيوسـياسـية غالباً ما يكون لها تأثيرات أقوى في الأسـواق المركزة. وبالمثل، يؤدي التحول في مجال الطاقة إلى زيادة الطلب على المعادن التي يتسـم عرضـها بالتركيز وببطء التوسـع. وعليه، فإن فهم التقلب لا يتطلب فقط تحليل العوامل الدافعة الفردية فحسب، بل وأيضاً كيفية تفاعلها مع بعضـها البعض.

باء- الحالات الأخيرة التي شهدت تزايداً في تقلبات أسعار السلع الأساسية

15- يؤدي التفاعل بين الفئات الثلاث من العوامل الدافعة إلى ظهور أنماط تجريبية متكررة في أسواق السـلع الأسـاسـية، ومن بينها ما يلي: تؤثر الصـدمات على عدة مجموعات من السـلع الأسـاسـية في آن واحد؛ وتختلف اسـتجابات الأسـعار اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والاسـتمرارية بين السـلع الأسـاسـية المختلفة، حتى عند التعرض لنفس الصـدمة؛ وغالباً ما تعمل سـلع الطاقة كمصـدر للتقلبات وناقل لها في آن واحد، لأنها مدخلات أســـاســـية في مجالات الإنتاج والنقل والتجهيز؛ ونتيجة لذلك، غالباً ما تمتد الصـدمات التي تتعرض لها أسـعار الطاقة إلى أسـواق السـلع الأسـاسـية الأخرى من خلال ارتفاع تكاليف المدخلات والروابط الإنتاجية؛ وغالباً ما تعكس الأحداث الأخيرة التفاعل بين صـــدمات الاقتصـــاد الكلي والصـدمات الجيوسـياسـية والمناخية والهيكلية، التي تعزز بعضـها بعضـاً وتؤدي إلى تفاقم التقلبات. ويُقدّم هذا القسم تفاصيل عن حالات محددة شهدت تقلبات حادة في أسعار السلع الأساسية[19].

16- ولطالما اتسمت أسعار السلع الأساسية بالتقلب. ولا تزال صدمات أسعار النفط التي حدثت في السبعينيات هي المثال الأبرز؛ فقد ارتفعت أسعار النفط الخام بأكثر من ثلاثة أضعاف، من 4,10 دولارات للبرميل في كانون الأول/ديســـمبر 1973 إلى 13 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير 1974، ثم تضـــاعفت ثلاث مرات مرة أخرى، من 12,85 دولاراً في تشـــرين الأول/أكتوبر 1978 إلى 42 دولاراً في تشرين الثاني/نوفمبر 1979. ومنذ عام 2000، أدت سلسلة من الصدمات العالمية إلى موجات جديدة من التقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية.

(16) Steen M, Bergland O and Gjølberg O, 2023, Climate change and grain price volatility: Empirical evidence for corn and wheat 1971–2019, *Commodities*, 2(1):1–12.

(17) انظر https://www.iea.org/reports/critical-minerals-market-review-2023.

(18) World Bank, 2026, *Commodity Markets Outlook, April 2026* (Washington, D.C).

(19) تستند أسعار خام برنت والنحاس من الدرجة «ألف» في بورصة لندن للمعادن إلى مؤشرات مستمدة من قاعدة بيانات الورقة الوردية (Pink Sheet) الخاصة بالبنك الدولي لأسعار السلع الأساسية. وتستند أسعار المواد الغذائية إلى مؤشر أسعار الأغذية الاسمي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

17- وتُعد الأزمة المالية العالمية التي وقعت في الفترة 2007–2009 مثالاً يوضح كيف يمكن للصدمات الكبرى في الاقتصاد الكلي أن تؤدي إلى تحركات متزامنة في أسعار السلع الأساسية. ففي عام 2008، ارتفع سعر النفط الخام إلى 134 دولاراً للبرميل في تموز/يوليه، ثم انخفض إلى 42 دولاراً في كانون الأول/ديسمبر. وارتفعت أسعار النحاس بأكثر من 50 في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير 2007 إلى نيسان/أبريل 2008، ثم انخفضت بنحو 65 في المائة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2008. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تقارب 70 في المائة في الفترة من أوائل عام 2007 إلى منتصف عام 2008، قبل أن تنخفض بنسبة 35 في المائة في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2008. وقد عكست هذه الطفرات نمواً قوياً في الطلب، وقيوداً على العرض، وظروفاً مالية عالمية مواتية، وتراجعاً في قيمة الدولار الأمريكي؛ وجاء هذا الانهيار في أعقاب الانكماش المفاجئ في الطلب والتجارة العالميين[20].

18- وفي الفترة 2014–2016، انخفضت أسعار خام برنت بنحو 70 في المائة، من 112 دولاراً للبرميل في حزيران/يونيه 2014 إلى 31 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير 2016، إذ حافظت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على مستويات إنتاجها[21] في ظل تراجع الطلب وزيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وعلى عكس الأزمة المالية العالمية، اقتصرت هذه المرحلة إلى حد كبير على أسواق الطاقة، وهي تُظهر كيف يمكن للتطورات الخاصة بقطاع معين أن تولد تقلبات كبيرة عندما يكون التكيف في الإنتاج بطيئاً ويكون العرض مركّزاً. وهي تُبرز، بالإضافة إلى ذلك، الدور الذي يلعبه التغير التكنولوجي، حيث أدى التقدم في تقنيات التصديع الهيدروليكي والحفر الأفقي إلى توسيع إنتاج النفط الصخري، وتغيير ظروف العرض العالمية، وإعادة تشكيل أسواق الطاقة[22].

19- وفي عام 2020، تسببت جائحة كوفيد-19 في حدوث صدمات متزامنة في العرض والطلب في أسواق السلع الأساسية. وانخفضت أسعار النفط الخام من حوالي 63 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير إلى 23 دولاراً للبرميل في نيسان/أبريل، وهو انخفاض بنسبة 63 في المائة[23]. وكان الانخفاض في الطلب على النقل كبيراً؛ وفي 20 نيسان/أبريل 2020، استقر سعر العقود الآجلة لخام وست تكساس إنترميديت عند 37,63 دولاراً للبرميل، وهو أول سعر سالب في تاريخه، مع اقتراب سعة التخزين في الولايات المتحدة من النفاذ[24]. وفي المقابل، انخفضت أسعار المواد الغذائية انخفاضاً أقل بكثير خلال الفترة نفسها، حيث انخفض مؤشر أسعار الأغذية الاسمي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من 103 إلى 92 نقطة. ويهدف هذا إلى توضيح كيف يمكن أن يكون لنفس الصدمة العالمية آثار مختلفة على مجموعات السلع الأساسية. وفي أعقاب انخفاض أسعار السلع الأساسية في بداية جائحة كوفيد-19، انتعشت الأسعار مع تعافي

(20) الأونكتاد، 2008، تقرير التجارة والتنمية لعام 2008: أسعار السلع الأساسية وتدفقات رأس المال وتمويل الاستثمار (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.D.21، نيويورك وجنيف)؛ الأونكتاد، 2009، تقرير التجارة والتنمية لعام 2009: الاستجابة للأزمة العالمية – التخفيف من آثار تغير المناخ والتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.D.16، نيويورك وجنيف)؛ الأونكتاد، 2010، تقرير التجارة والتنمية لعام 2010: العمالة والعولمة والتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.D.3، نيويورك وجنيف).

(21) Behar A and Ritz RA, 2017, Organization of the Petroleum Exporting Countries versus United States shale: Analysing the shift to a market-share strategy, *Energy Economics*, 63(C):185–198.

(22) Balke NS, Jin X and Yücel M, 2024, The shale revolution and the dynamics of the oil market, *Economic Journal*, 134(662):2252–2289.

(23) World Bank, 2020, *Commodity Markets Outlook, April 2020* (Washington, D.C.).

(24) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2020، «انخفاض السيولة ومحدودية سعة التخزين المتاحة دفعا أسعار العقود الآجلة لخام وست تكساس إنترميديت إلى ما دون الصفر»، نشرة Today in Energy، 27 نيسان/أبريل.

النشاط الاقتصادي. ومع تقدم حملات التطعيم ورفع القيود تدريجياً، ارتفع الطلب على الطاقة والمعادن والسلع الزراعية، إلا أن العرض ظل محدوداً بسبب الاضطرابات اللوجستية والعقبات الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع واسع النطاق في أسعار السلع الأساسية. وأدى تزايد الطلب المرتبط بالتحول في مجال الطاقة أيضاً إلى زيادة الضغط على بعض أسواق المعادن (انظر الشكل).

تؤثر الصدمات المشتركة على مجموعات السلع الأساسية في آن واحد، ولكن بدرجات متفاوتة من الشدة

(أ) تقلبات أسعار الطاقة والمعادن الأساسية

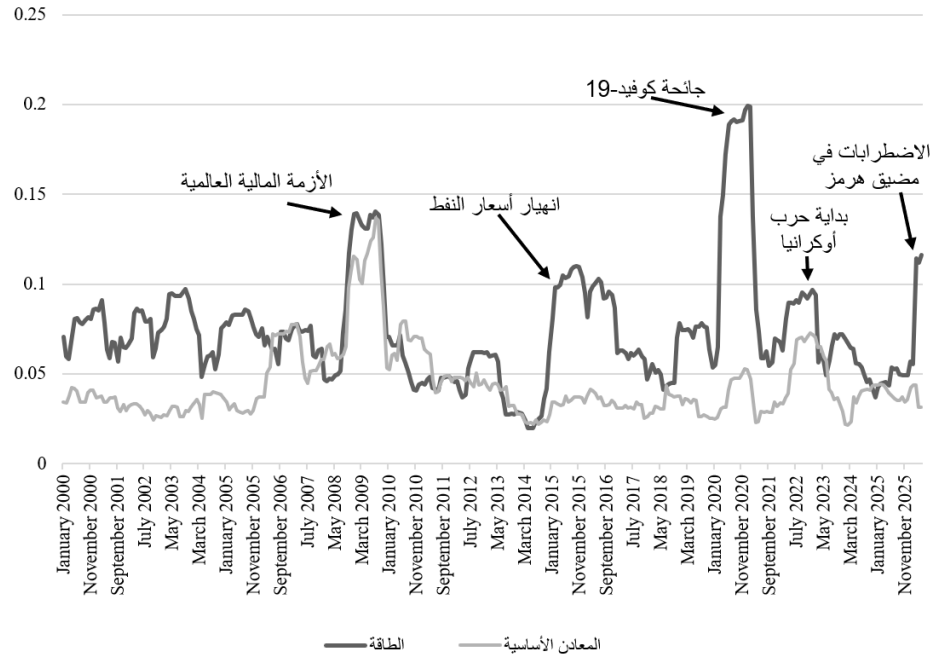

(ب) تقلبات أسعار الأسمدة والحبوب والزيوت والأعلاف

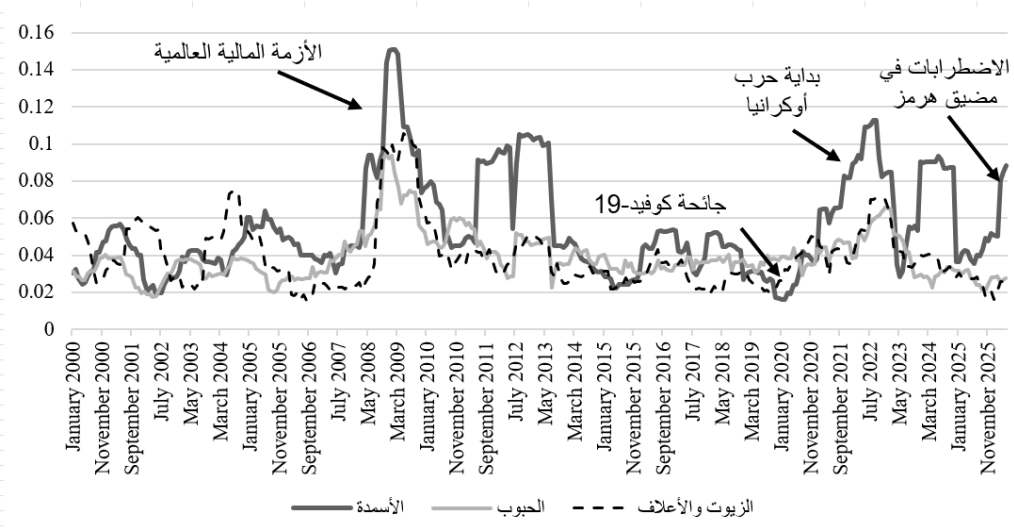

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى المؤشرات الواردة في قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية التابعة للبنك الدولي (الورقة الوردية).

ملاحظة: تُحسب التقلبات على أنها الانحراف المعياري المتجدد لمدة 12 شهراً للعوائد اللوغاريتمية الشهرية للأسعار. وتشمل المقاييس البديلة، من بين أمور أخرى، معامل التباين، ونماذج Garch التي تتيح رصد تكتل التقلبات، والتقلب الضمني.

20- وتُظهر الحرب في أوكرانيا، التي اندلعت في شباط/فبراير 2022، كيف يمكن أن تؤدي الاضطرابات في السلع الأساسية إلى انتقال التقلبات عبر الأسواق ذات الصلة. واستحوذ الاتحاد الروسي وأوكرانيا على 27 في المائة من التجارة العالمية للقمح، وفي عام 2022، ارتفعت أسعار القمح من 374 دولاراً للطن المتري في كانون الثاني/يناير إلى 522 دولاراً للطن المتري في أيار/مايو. وأدت الحرب أيضاً إلى فرض ضغوط على أسواق الطاقة والأسمدة. وفي عام 2022، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا من 28 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في كانون الثاني/يناير إلى مستوى قياسي بلغ 70 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في آب/أغسطس، وارتفعت أيضاً أسعار الأسمدة بنسبة 55 في المائة. وقد عكست هذه الزيادات الدور الهام الذي تؤديه بيلاروس والاتحاد الروسي في إمدادات الأسمدة العالمية. ولذلك، انخفضت أسعار الحبوب لجملة أسباب بينها مبادرة نقل الحبوب في منطقة البحر الأسود[25].

21- ويُظهر الاضطراب الذي شهده مضيق هرمز في أوائل عام 2026 كيف يمكن أن تتفاعل اضطرابات الإمدادات المتعلقة بالطاقة مع الصدمات الأخرى، حيث يُنقل 20 في المائة من النفط والغاز الطبيعي المسال العالمي عبر المضيق. وارتفعت أسعار خام برنت من 71 دولاراً للبرميل في شباط/فبراير إلى 120 دولاراً للبرميل في نيسان/أبريل، بينما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا بنسبة تقارب 40 في المائة[26]. ويُعد مضيق هرمز كذلك طريقاً حيوياً لنقل أوكسيد الألمنيوم والهيليوم والأسمدة النيتروجينية والكبريت، الذي يُعد مادة أساسية في صناعة الأسمدة. وارتفعت أيضاً أسعار السلع الأساسية، وفي مقدمتها القمح - بسبب الجفاف الذي أصاب الولايات المتحدة - والزيوت النباتية[27]. ومع ذلك، حتى حزيران/يونيه 2026، ظلت أسواق السلع الغذائية الأساسية تتمتع بإمدادات جيدة نسبياً. وكانت الزيادات في الأسعار أكثر وضوحاً بالنسبة لفول الصويا وزيت النخيل، اللذين يُعتبران من المواد الأولية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي. ويُظهر هذا الاضطراب كيف يمكن أن تنتشر الصدمات المتعلقة بالطاقة عبر سلاسل قيمة السلع الأساسية، وكيف يمكن للصدمات الجيوسياسية وتلك المرتبطة بالمناخ أن تعزز بعضها بعضاً.

22- وتظهر في الشكل ارتفاعات التقلب المرتبطة بهذه الحوادث. وتُظهر هذه الأحداث مجتمعة أن التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية تكررت مراراً وتكراراً على مدار العقدين ونصف العقد الماضيين. وسواء كانت مدفوعة بأزمات مالية أو تحولات هيكلية أو نزاعات جيوسياسية أو جوائح، فقد تسببت هذه الأحداث في اضطرابات كبيرة للدول المصدرة والمستوردة للسلع الأساسية.

جيم- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية

23- يؤثر تقلب أسعار السلع الأساسية على البلدان النامية من خلال ثلاث قنوات عامة. أولاً، يُحدث آثاراً اقتصادية من خلال تأثيره على المالية العامة، وأداء التجارة، واستقرار الاقتصاد الكلي، والتضخم.

(25) انظر https://unctad.org/publication/impact-trade-and-development-war-ukraine and https://unctad.org/a-trade-hope-2. تستند الأسعار المتعلقة بالقمح الشتوي الأحمر الصلب رقم 2 من الولايات المتحدة، ومنشأة نقل الملكية التابعة لمملكة هولندا، ومؤشر أسعار الأسمدة إلى المؤشرات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية (الورقة الوردية).

(26) الأونكتاد، 2026. سعر استيراد الغاز الطبيعي المسال في اليابان استناداً إلى المؤشرات الواردة في قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية التابعة للبنك الدولي (الورقة الوردية).

(27) في أيار/مايو 2026، توقعت وزارة الزراعة الأمريكية أن يكون إنتاج القمح الشتوي في الولايات المتحدة هو الأدنى منذ موسم 1966/1965، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انتشار الجفاف على نطاق واسع. انظر https://www.ers.usda.gov/topics/crops/wheat/market-outlook.

ثانياً، يؤثر على النتائج الاجتماعية من خلال تأثيراته على الأمن الغذائي والفقر وسبل العيش. ثالثاً، يمكن أن يقوض آفاق التنمية على المدى الطويل من خلال تثبيط الاستثمار وإضعاف التحول الهيكلي.

24- وتختلف آثار تقلبات أسعار السلع الأساسية باختلاف السلع نفسها، وكذلك بين المصدرين الصافين والمستوردين الصافين. وتتأثر الدول المصدرة للسلع الأساسية بشكل خاص من خلال الإيرادات الضريبية والموازين الخارجية، في حين تتأثر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بشكل أكبر من خلال الدخل الريفي والعمالة. وعلى العكس من ذلك، تتأثر البلدان النامية المستوردة للأغذية والطاقة عادةً بارتفاع تكاليف الواردات، والتضخم، وانعدام الأمن الغذائي. وثمة آثار مشتركة بين معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بينها تزايد عدم اليقين على صعيد الاقتصاد الكلي، وتراجع الاستثمار، وضعف النمو.

1- الآثار على الاقتصاد الكلي

25- في العديد من البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط، تُعد السلع الأساسية المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات والإيرادات العامة. وفي الفترة من 2000 إلى 2023، بلغ متوسط إيرادات الموارد الطبيعية في 48 دولة نامية تعتمد على قطاع الاستخراج 41,1 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية (باستثناء المنح) و13,0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي[28]. ويبلغ هذا الاعتماد مستويات أعلى في البلدان النامية المعتمدة على الوقود[29]، التي استمدت في المتوسط 57,6 في المائة من إيراداتها الحكومية من الموارد الطبيعية، مقارنة بـ 17,7 في المائة في البلدان النامية المعتمدة على التعدين. وفي غينيا الاستوائية والعراق وليبيا، تجاوزت النسبة 85 في المائة؛ وفي الكويت وعمان، بلغ متوسط الحصة أكثر من 70 في المائة. ومن بين البلدان الـ 17 الأقل نمواً التي تعتمد على قطاع الاستخراج والتي تتوفر عنها بيانات، شكلت الموارد الطبيعية في المتوسط 30 في المائة من الإيرادات الحكومية. وغالباً ما تنعكس تقلبات أسعار السلع الأساسية بشكل مباشر على التقلبات المالية، مما يؤثر على تخطيط الميزانية والاستثمار العام. وفي نيجيريا، على سبيل المثال، انخفضت حصة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من النصف خلال فترة انهيار أسعار النفط في الفترة 2014–2016[30]. ويمكن أن تؤدي أنماط الإنفاق المتأثرة بالتقلبات الدورية إلى تضخيم هذه الآثار[31] وتقويض التنمية على المدى الطويل[32].

26- ويؤثر تقلب أسعار السلع الأساسية على عائدات الصادرات لدى الدول المصدرة للسلع الأساسية. وعندما تنخفض الأسعار، تتراجع عائدات الصادرات حتى لو بقيت أحجام الصادرات دون تغيير، مما يؤدي إلى اتساع عجز الحساب الجاري ويشكل ضغطاً على الاحتياطيات وأسعار الصرف. ويمكن أن

(28) البلدان النامية المعتمدة على الصناعات الاستخراجية هي بلدان نامية تعتمد على السلع الأساسية، وتشكل السلع الاستخراجية الفئة الرئيسية من صادراتها. حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى مجموعة بيانات الإيرادات الحكومية الصادرة عن المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة وقاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

(29) البلدان النامية المعتمدة على الوقود والسلع الأساسية هي تلك التي يمثل الوقود الفئة الرئيسية من صادراتها من السلع الأساسية (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، القسم 3).

(30) حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2025.

(31) Arroyo Marioli F and Vasishtha G, 2025, Fiscal policy procyclicality and volatility in commodity-exporting emerging and developing economies: Determinants and implications for growth, Policy research working paper No. 11037, World Bank.

(32) Arroyo Marioli F, Fatas A and Vasishtha G, 2024, Fiscal policy volatility and growth in emerging markets and developing economies, *International Review of Economics and Finance*, 92(C):758–777.

يؤدي تقلب أسعار الصرف، بدوره، إلى انخفاض نمو الإنتاجية، لا سيما في البلدان التي تعاني من ضعف أسواقها المالية[33]. وبشكل أعم، ثبت أن شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار السلع الأساسية تؤدي إلى إضعاف النمو في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية[34]. ويُعد التقلب الناجم عن الاعتماد على الموارد أحد الأسباب الرئيسية للتقلب الكبير في الناتج الفردي[35].

27- وقد تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى زيادة تكلفة خدمة الدين الخارجي بالعملة المحلية. وعندما تنخفض عائدات الصادرات، قد تضطر البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى الاقتراض في الوقت الذي تكون فيه قدرتها على السداد في أضعف حالاتها، مما يؤدي إلى زيادة أعباء الديون ومخاطر التعثر المالي. وفي الفترة 2014–2016، في أعقاب انخفاض أسعار النفط بنحو 70 في المائة، ارتفع متوسط نسبة الدين الإجمالي إلى إجمالي الناتج المحلي بين البلدان النامية المعتمدة على الوقود من 30 في المائة عام 2014 إلى 50 في المائة عام 2016[36]. أما بالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والطاقة التي تعتمد على السلع الأساسية، كان لارتفاع الأسعار تأثير معاكس، حيث أدى إلى تضخم فواتير الواردات وتراجع القوة الشرائية للأسر. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الفاتورة الصافية لاستيراد الحبوب في مجموعة أقل البلدان نمواً بمقدار الثلث، من 11,2 مليار دولار عام 2020 إلى 15,9 مليار دولار عام 2022[37].

28- وتواجه البلدان النامية المستوردة الصافية للوقود والتي تطبق أنظمة دعم الوقود مخاطر مالية إضافية عند ارتفاع أسعار الطاقة. ويؤدي ارتفاع أسعار الوقود العالمية إلى توسيع الفجوة بين تكاليف الاستيراد والأسعار المحلية المدعومة، مما يزيد من العبء على الموارد المالية العامة. وتجلى ذلك بشكل خاص في عام 2022، عندما ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا[38].

29- ويؤثر تقلب أسعار السلع الأساسية أيضاً على تدفقات رأس المال الواردة، لا سيما في البلدان التي تعتمد على قطاع الاستخراج[39]. وغالباً ما تؤدي دورات أسعار السلع الأساسية إلى حدوث طفرات وتباطؤات في الاستثمار من خلال تغيير جاذبية الأصول المحلية وفرص الاستثمار.

(33) Aghion P, Bacchetta P, Rancière R and Rogoff K, 2009, Exchange rate volatility and productivity growth: The role of financial development, *Journal of Monetary Economics*, 56(4):494–513.

(34) Blattman C, Hwang J and Williamson JG, 2007, Winners and losers in the commodity lottery: The impact of terms of trade growth and volatility in the periphery 1870–1939, *Journal of Development Economics*, 82(1):156–179.

(35) Van der Ploeg F and Poelhekke S, 2009, Volatility and the natural resource curse, *Oxford Economic Papers*, 61(4):727–760.

(36) حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2025.

(37) حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

(38) انظر https://www.iea.org/topics/fossil-fuel-subsidies.

(39) هناك مجموعة واسعة من الدراسات التي تتناول الروابط بين أسعار السلع الأساسية وتدفقات رأس المال. انظر، على سبيل المثال، for example, Drechsel T and Tenreyro S, 2017, Commodity booms and busts in emerging economies, Working paper No. 23716, National Bureau of Economic Research; Kaminsky GL, Reinhart C M and Végh CA, 2004, When it rains, it pours: Procyclical capital flows and macroeconomic policies, Working paper No. 10780, National Bureau of Economic Research; and Reinhart CM and Reinhart VR, 2008, Capital flow bonanzas: An encompassing view of the past and present, Working paper No. 14321, National Bureau of Economic Research.

30- وتؤدي تقلبات أسعار السلع الأساسية إلى تعقيد إدارة التضخم والسياسة النقدية. وتؤثر التقلبات في أسعار السلع الأساسية على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع الاستهلاكية والتضخم. وغالباً ما تكون هذه الآثار أقوى في الاقتصادات التي تشكل فيها المواد الغذائية نسبة كبيرة من سلة مؤشر أسعار الاستهلاك، والتي تعتمد اعتماداً أكبر على واردات المواد الغذائية والطاقة، وتشهد مستويات أعلى من التضخم الموجود مسبقاً (قد يؤثر الإطار المؤسسي الخاص بتنفيذ السياسة النقدية أيضاً على الأثر التضخمي). وعلى وجه الخصوص، شكّلت الارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة عوامل رئيسية ساهمت في موجة التضخم العالمية في الفترة 2022-2023، مما وضع صانعي السياسات أمام معضلة صعبة تتمثل في الاختيار بين احتواء التضخم والتخفيف من مخاطر التباطؤ الاقتصادي[40].

2- الآثار الاجتماعية

31- في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية الزراعية، يمكن أن يؤدي تقلب الأسعار إلى تقويض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في الريف وخلق فرص عمل جيدة، لا سيما في سلاسل القيمة الموجهة للتصدير، التي تنتقل عبرها الأسعار الدولية بسهولة أكبر. وتعتمد العديد من الأسر الريفية على الزراعة، سواء كصغار مزارعين أو عمال موسميين أو مشاركين في سلاسل القيمة المحلية. وتؤدي التقلبات الحادة في الأسعار إلى عدم استقرار الدخل، مما يجعل من الصعب التخطيط للإنتاج، والاستثمار في المدخلات التي تعزز الإنتاجية، وتكوين المدخرات[41]. ويمكن أن يؤدي انخفاض الأسعار إلى تآكل هوامش الربح الضئيلة أصلاً بسرعة، مما يجبر الأسر على خفض الإنفاق على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، ويديم بالتالي دوامات الفقر. وتثبط التقلبات أيضاً الاستثمار الخاص في الزراعة والقطاعات ذات الصلة، مما يحد من خلق فرص العمل وتطوير فرص عمل مستقرة وذات جودة أعلى في المناطق الريفية. وغالباً ما تتفاقم هذه الآثار بسبب محدودية فرص الحصول على الائتمان والتأمين والمدخلات الزراعية، مما يزيد من خطر أن تُحدث الصدمات السلبية آثاراً دائمة على سبل العيش.

32- ويؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها إلى زيادة تكاليف المعيشة وإجهاد ميزانيات الأسر، لا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، حيث تشكل المواد الغذائية حصة كبيرة من النفقات. وقد يستفيد بعض بائعي المواد الغذائية عبر الإنترنت، لكن المشترين عبر الإنترنت يتأثرون عادةً سلباً. ويؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية عموماً إلى زيادة معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي على المدى القصير[42]. فعلى سبيل المثال، في عام 2025، ظلت الصدمات الاقتصادية المستمرة - ولا سيما ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل متواصل - أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، وتفاقمت هذه المشكلة بسبب النزاعات والظواهر الجوية المتطرفة[43]. ويعتمد مدى انتقال التغيرات في أسعار المواد الغذائية الدولية إلى الأسواق المحلية جزئياً على تطورات أسعار الصرف. ففي عام 2022، على سبيل المثال، تفاقمت الزيادة

(40) Avalos F, Banerjee RN, Burgert M, Hofmann B, Manea C and Rottner, M, 2015, Commodity prices and monetary policy: Old and new challenges, Bulletin No. 96, Bank for International Settlements, available at https://www.bis.org/publ/bisbull96.htm.

(41) انظر: Bellemare MF, Barrett CB and Just DR, 2013, The welfare impacts of commodity price volatility: Evidence from rural Ethiopia, *American Journal of Agricultural Economics*, 95(4):877–899.

(42) Ivanic M and Martin W, 2008, Implications of higher global food prices for poverty in low-income countries, *Agricultural Economics*, 39(s1):405–416.

(43) Global Network Against Food Crises and Food Security Information Network, 2025, *Global Report on Food Crises 2025: Joint Analysis for Better Decisions* (Rome).

في أسعار المواد الغذائية المقومة بالدولار في العديد من البلدان بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية، مما شكّل عبئاً مزدوجاً على الاقتصادات المستوردة للمواد الغذائية[44].

3- الآثار الإنمائية

33- يمكن أن يؤدي تقلب أسعار السلع الأساسية إلى إضعاف التنمية على المدى الطويل من خلال تثبيط الاستثمار، وتقليل القدرة على التنبؤ بالسياسات، والحد من قدرة الحكومات والشركات على التخطيط للمستقبل[45]. ويمكن أن تؤدي الدورات المتكررة لأسعار السلع الأساسية إلى تأخير التحول الهيكلي، وذلك من خلال إثارة حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالإيرادات العامة والاستثمار الخاص وفرص التصدير. ويمكن أن تؤدي التقلبات أيضاً إلى انخفاض الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والصحة والقدرات الإنتاجية، لا سيما في الحالات التي تعتمد فيها المالية العامة بشكل كبير على عائدات السلع الأساسية.

34- وتختلف الآثار المترتبة على التنمية باختلاف البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية. وفي الدول المصدرة للمواد الخام، يمكن أن يؤدي تقلب الإيرادات إلى تعطيل استراتيجيات الاستثمار والتنويع على المدى الطويل. وفي البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية الزراعية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الحوافز الرامية إلى تطوير سلاسل القيمة والاستثمار في التقنيات التي تعزز الإنتاجية. وفي البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والطاقة، يمكن أن تؤدي الارتفاعات المتكررة في الأسعار إلى تحويل الموارد من أولويات التنمية إلى إدارة الأزمات والحماية الاجتماعية[46]. وبالإضافة إلى هذه الاختلافات، تزيد التقلبات من عدم اليقين وتقلل من القدرة على الصمود في معظم البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، مما يجعل تحقيق التنمية المستدامة أمراً أكثر صعوبة.

ثالثاً- التدابير السياساتية الرامية إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تقلبات أسعار السلع الأساسية

35- تُبرز الآثار التي نوقشت في الفصل الثاني أربعة تحديات سياسية مترابطة تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. أولاً، يتعين على الحكومات الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال فترات التقلبات الشديدة في الأسعار. ثانياً، يتعين على الحكومات حماية الأمن الغذائي وسبل العيش والأسر الضعيفة الحال من العواقب الاجتماعية للصدمات التي تطرأ على أسعار السلع الأساسية. ثالثاً، يتعين على الحكومات الحد من الضعف الهيكلي طويل الأجل من خلال تشجيع التنويع وتعزيز القدرات الإنتاجية. وأخيراً، ونظراً لتكامل أسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، فإن الجهود الوطنية يجب أن تُستكمل بالتجارة والتعاون الدوليين اللذين يعززان مرونة أسواق السلع الأساسية العالمية. ويتناول هذا الفصل أمثلة على الإجراءات السياساتية المتخذة لمواجهة هذه التحديات.

(44) انظر https://unctad.org/publication/double-burden-effects-food-price-increases-and-currency-depreciations-food-import-bills.

(45) UNCTAD, 2023, *Commodities and Development Report 2023: Inclusive Diversification and Energy Transition* (United Nations publication, Sales No. E.23.II.D.9, Geneva).

(46) الأونكتاد، 2021، تقرير السلع الأساسية والتنمية لعام 2021: الإفلات من مصيدة الاعتماد على السلع الأساسية من خلال التكنولوجيا والابتكار (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.21.II.D.14، جنيف).

ألف- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي أثناء صدمات أسعار السلع الأساسية

36- تُعد أدوات الأسواق المالية إحدى أكثر الطرق مباشرةً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي عندما تؤثر تقلبات أسعار السلع الأساسية على عائدات الصادرات والإيرادات العامة. وتتيح العقود المستقبلية وعقود الخيارات والعقود الآجلة وعقود المقايضة للحكومات والمنتجين تثبيت الأسعار المستقبلية والحد من عدم اليقين بشأن الإيرادات المستقبلية أو تكاليف الاستيراد. فعلى سبيل المثال، في المكسيك، وفي إطار برنامج التحوط السيادي للنفط، تشتري الحكومة خيارات البيع للتأمين ضد خسائر الإيرادات؛ وخلال فترات انخفاض أسعار النفط في أعوام 2009 و2015 و2016، أدى ذلك إلى تحقيق إيرادات بلغت حوالي 0,5 و0,6 و0,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي[47]. واستخدمت البلدان المستوردة هذه الأدوات أيضاً. فعلى سبيل المثال، تحوطت بنما ضد تقلبات الأسعار، على جزء من وارداتها النفطية منذ عام 2009[48]، واشترى المغرب خيارات شراء على الديزل في عام 2013، وتحوطت أوروغواي، في عام 2016، على حوالي نصف وارداتها النفطية السنوية[49]. وتحقق هذه الأدوات أقصى فعالية لها عندما تُدمج في أطر عمل واضحة وقائمة على القواعد. ومع ذلك، فإن استخدامها يتطلب خبرة فنية وينطوي على تكاليف مبدئية، وهي أكثر ملاءمةً للتعامل مع التقلبات قصيرة الأجل مقارنةً بالتغيرات المستمرة في مستويات الأسعار.

37- وفي البلدان النامية التي تعتمد على قطاع الموارد الطبيعية، تُعد صناديق الحفاظ على الاستقرار أداة أساسية لإدارة تقلبات الإيرادات على المدى القصير. ومن خلال ادخار جزء من عائدات السلع الأساسية خلال فترات الازدهار، يمكن للحكومات الحفاظ على الإنفاق الأساسي عند انخفاض الأسعار، مما يحد من السلوك المالي المتأثر بالدورة الاقتصادية الذي يؤدي إليه الاعتماد على السلع الأساسية في أغلب الأحيان. وتكون صناديق الحفاظ على الاستقرار أكثر فعالية عندما تكون جزءاً من إطار عمل يتمتع بالمصداقية والشفافية. فعلى سبيل المثال، في شيلي، أتاح صندوق الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي أُنشئ عام 2006 تكوين احتياطيات خلال فترات ازدهار سوق النحاس، ليُسحب منها خلال فترات الركود، بما في ذلك جائحة كوفيد-19[50]. ومع ذلك، تواجه العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً قيوداً مؤسسية ومتعلقة بالحوكمة تجعل من الصعب إنشاء هذه الصناديق والحفاظ عليها[51].

باء- حماية الأمن الغذائي وسبل العيش والأسر المستضعفة

38- تتطلب حماية الأمن الغذائي خلال فترات التقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتعد الاحتياطيات الغذائية العامة للطوارئ من بين الأدوات الرئيسية المتاحة للحكومات، حيث تتيح لها ضخ الحبوب في السوق عند انقطاع الإمدادات أو ارتفاع الأسعار بشكل حاد، مما يساعد على استقرار الأسواق وتوافر الغذاء. وتستكمل بعض الأنظمة

(47) Ma C and Valencia F, 2018, Welfare gains from market insurance: The case of Mexican oil price risk, Working paper No. 35, International Monetary Fund.

(48) انظر https://www.gacetaoficial.gob.pa/gaceta/1055.

(49) انظر https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2013/110/article-A001-en.xml and https://thedocs.worldbank.org/en/doc/764671523566970532-0340022018/case-study-financial-products-Uruguay-2016-Oil-Hedge-Case-Study.

(50) انظر https://www.imf.org/en/publications/cr/issues/2023/07/07/chile-technical-assistance-report-fiscal-considerations-in-managing-stabilization-funds-535833.

(51) World Bank, 2024, *Global Economic Prospects* (Washington, D.C.), box 4.2.

الاحتياطيات المادية بمخزونات افتراضية، مثل عقود الاستيراد المبرمة مسبقاً أو الأدوات المالية، التي يمكن توظيفها بسرعة دون الحاجة إلى الاحتفاظ بمخزونات ضخمة. وتعزز هذه الآليات الاستعداد لمواجهة الأزمات[52]، إلا أنها قد تكون مكلفة وتتطلب ولايات واضحة وتصميماً دقيقاً وتنفيذاً شفافاً. وتوفر احتياطيات الحبوب الإقليمية مستوى إضافياً من الحماية، مثل احتياطيات الطوارئ التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) زائد ثلاثة[53]، واحتياطي الأمن الغذائي الإقليمي التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبنك الطعام التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

جيم- الحد من الضعف الهيكلي من خلال التنويع وزيادة الإنتاجية

39- يمكن للأدوات قصيرة الأجل أن تساعد في إدارة التقلبات، إلا أن المرونة المستدامة تتطلب تنويعاً اقتصادياً وقدرات إنتاجية أقوى. ويتسم التنويع ببعدين متكاملين، هما البعد الأفقي والبعد الرأسي. ويؤدي التنويع الأفقي إلى توسيع نطاق الإنتاج والصادرات ليشمل قطاعي الصناعة والخدمات، مما يؤدي إلى تحويل العمالة ورأس المال نحو أنشطة أكثر استقراراً وذات قيمة أعلى. فعلى سبيل المثال، تحولت فييت نام من دولة مُصدِّرة للبن والوقود والأرز إلى مركز تصنيع عالمي بفضل الإصلاحات التي أدت إلى تحسين بيئة الأعمال، وجذبت الاستثمار الأجنبي المباشر، وعززت البنية التحتية التجارية. ويعزز التنويع الرأسي القيمة المضافة في قطاعات السلع الأساسية الحالية من خلال المعالجة في المراحل النهائية وتحسين الجودة. ويمكن للدول الغنية بالموارد أن تتقدم في سلاسل القيمة، كما يتضح، على سبيل المثال، في إندونيسيا، من خلال الاستثمار في صهر النيكل وتكريره[54].

40- ويُعد تنويع مزيج الطاقة بالنسبة إلى البلدان النامية المستوردة للوقود، إحدى أكثر الطرق فعالية للحد من التعرض على المدى الطويل لتقلبات أسعار السلع الأساسية. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تبلغ الطاقة الشمسية المحتملة عالمياً حوالي 60 في المائة، لكن السعة المركبة لا تتجاوز حوالي 1 في المائة[55]؛ وقد انخفضت تكاليف الطاقة الشمسية بنحو 90 في المائة منذ عام 2010[56]. والعقبة الرئيسية هي تكلفة رأس المال؛ وتتراوح تكاليف التمويل لمشاريع الطاقة الشمسية على نطاق المرافق العامة في أفريقيا عادةً بين 9 و12 في المائة، مقارنةً بـ 5–6 في المائة في الاقتصادات المتقدمة[57].

41- وتُظهر التجارب الوطنية فوائد اتباع سياسات متسقة. ففي شيلي، ارتفع إنتاج الطاقة من الرياح والطاقة الشمسية منذ عام 2010 من أقل من 1 في المائة إلى أكثر من 34 في المائة من إجمالي إنتاج الكهرباء، مدفوعاً بتوجيهات تشريعية بشأن مصادر الطاقة المتجددة أدت إلى إدخال نظام المزادات[58]. وفي الأردن، ارتفع إنتاج الطاقة الشمسية من أقل من 1 في المائة في عام 2014 إلى ما يقارب 25 في المائة

(52) على سبيل المثال، تطبق مصر وتونس أنظمة تخزين عامة تهدف إلى خفض أسعار الخبز، والاستجابة لحالات الطوارئ، وضمان استقرار الإمدادات المحلية. انظر World Bank, World Food Programme and FAO, 2025, *Strengthening Strategic Grain Reserves to Enhance Food Security* (Washington, D.C.).

(53) في عام 2011، أنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) «هيئة احتياطي أرز الطوارئ التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + 3»، حيث أجرت إصلاحاً للاحتياطي القائم من خلال تجميع المخزونات من الدول الأعضاء في آسيان بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا.

(54) للاطلاع على دراسات الحالة المتعلقة بإندونيسيا وفييت نام، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/65.

(55) انظر https://unctad.org/publication/commodities-glance-special-issue-access-energy-sub-saharan-africa.

(56) انظر https://www.irena.org/Publications/2024/Mar/Renewable-capacity-statistics-2024.

(57) انظر https://www.iea.org/reports/reducing-the-cost-of-capital.

(58) انظر https://www.iea.org/reports/chile-2050-energy-transition-roadmap/executive-summary.

بفضل ضمان الشراء ودعم الربط بالشبكة[59]. وفي كينيا، يتم توليد حوالي 90 في المائة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، وفي مقدمة هذه المصادر أعمال التنقيب عن الطاقة الحرارية الأرضية المدعومة من الدولة، ونظام التعريفات التفضيلية المضمونة لتطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بهدف جذب الاستثمارات الخاصة[60]. وفي باكستان، أدت ترتيبات الشراء المحددة مسبقاً وانخفاض تكاليف التكنولوجيا إلى التبني السريع لأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية[61]. وبالإضافة إلى الحد من التعرض لتقلبات الأسعار، فإن تنويع مصادر الطاقة يعزز أمن الطاقة، ويجعلها في متناول الجميع، ويوسع نطاق الوصول إلى الكهرباء.

42- ويقدم القطاع الزراعي أمثلة على التنويع الأفقي والرأسي على حد سواء. واتبعت كولومبيا استراتيجية تنويع عمودي في قطاع البن، من خلال تعزيز مكانتها كمنتج رائد لبن أرابيكا، وتطوير سلاسل القيمة عن طريق التميز بالجودة، وبناء العلامة التجارية، والتحميص في المنشأ، والتوسع في قطاع البيع بالتجزئة. واتبعت كوستاريكا استراتيجية تنويع أفقي، حيث تجاوزت الصادرات التقليدية من السلع الأساسية لتتجه نحو الصناعات التحويلية عالية القيمة، ودائرة التكنولوجيا، والسياحة البيئية[62]. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول المستوردة الصافية للأغذية أن تقلل من مدى تعرضها للمخاطر من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الواردات.

43- وفيما يتعلق بالسلع الأساسية الزراعية، تعتمد القدرة على الصمود على المدى الطويل على مستويات أعلى من الإنتاجية وقدرات إنتاجية أقوى، بما في ذلك من خلال التجارة. ويمكن للاستثمار المستمر في البنية التحتية، وخدمات الإرشاد الزراعي (بما في ذلك الزراعة الرقمية)، والتعليم، والبحث والتطوير أن يوسع نطاق العرض ويدعم أسواقاً محلية أكثر كفاءة. ويمكن أن يؤدي الإنفاق على الري والتخزين والنقل وضوابط الجودة والسلامة إلى تقليل الخسائر وتحسين الوصول إلى الأسواق؛ ويمكن للبحث والتطوير في مجال الزراعة أن يدعم تكوين المعرفة ويكمل الابتكار في القطاع الخاص. كما يمكن أن تؤدي مؤسسات أكثر قوة وزيادة الشفافية في الأسعار إلى تحسين كفاءة السوق. ويمكن أن تساعد تدابير التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك البنية التحتية لإدارة المياه والتقنيات المقاومة لتغير المناخ، المزارعين على الحفاظ على إنتاجيتهم في ظل ارتفاع درجات الحرارة والضغوط البيئية.

دال- تعزيز القدرة على الصمود من خلال التجارة والتعاون الدوليين.

44- يمكن للتجارة الدولية أن تقلل من مخاطر تقلبات أسعار السلع الأساسية من خلال تمكين البلدان من تقاسم المخاطر عبر أسواق عالمية أكبر وأكثر تنوعاً. وإذا أثرت الظروف الجوية أو اضطرابات الإمدادات على بلد أو منطقة معينة، فإن التجارة تتيح الاستيراد لتعويض النقص المحلي والتصدير لاستيعاب الفوائض. ونتيجة لذلك، تميل الأسعار والاستهلاك إلى أن تكون أقل تقلباً مما لو كانت في

(59) انظر https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/567/jordan-adopted-renewable-energy-law-.

(60) انظر https://www.iea.org/reports/kenya-2024.

(61) يمكن للأسر التي لديها ترتيبات القياس الصافي تعويض استهلاكها من الكهرباء في المساء بالفائض من الكهرباء الذي يتم تصديره خلال النهار، مما يجعل الطاقة الشمسية المركبة على أسطح المنازل خياراً مغرياً من الناحية المالية. انظر https://ember-energy.org/latest-insights/the-solarisation-of-pakistans-energy-economy/.

(62) TD/B/C.I/MEM.2/65.

أســواق محلية منعزلة[63]. ومن خلال توســيع الأســواق وإتاحة فرص المراجحة بين البلدان وعلى مدار الزمن، تساعد التجارة الدولية في التخفيف من تقلبات أسعار السلع الأساسية.

45- وتســاهم التجارة في اســتقرار الأســواق شــريطة أن تظل الأســواق مفتوحة؛ لذلك، فإن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ويحافظ على انفتاح الأســـواق أمرٌ ضـــروري. ويمكن أن تؤثر التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية – بما في ذلك متطلبات الترخيص، ومعايير المنتجات، والتدابير الصــحية وتدابير الصــحة النباتية، والتدابير التنظيمية الأخرى – على ســرعة الواردات والصــادرات وتكلفتها وتوافرها. وتخدم العديد من التدابير غير التعريفية أهدافاً مشــروعة في مجال الســياســة العامة، لكن التدابير التقييدية غير الضرورية يمكن أن تضعف قدرة التجارة على الحد من التقلبات. ولذلك، فإن تجنب فرض قيود غير ضــرورية على الصــادرات أمر بالغ الأهمية. وتُخلّ قيود التصــدير، من حظرٍ وحصــصٍ كمية، بالترابط التجاري بين البلدان الذي يسهم في امتصاص صدمات العرض، الأمر الذي يزيد من حدة تقلبات الأسعار. وتُعد أزمة أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007–2008 مثالاً توضيحياً لهذه الديناميات[64].

46- ويمكن لتنويع التجارة عبر المنتجات والموردين والأســواق أن يقلل من التعرض للمخاطر بشــكل أكبر من خلال الحد من الاعتماد على عدد قليل من الشركاء التجاريين أو مصادر الإمداد.

47- ويمكن لتدابير تيســـير التجارة أن تعزز وظيفة التجارة في تقاســـم المخاطر من خلال خفض التكاليف وتحسين سرعة التجارة عبر الحدود وقدرتها على التنبؤ. وتكتسب تدابير مثل تبسيط الإجراءات الجمركية، ومواءمة المعايير، وكفاءة الخدمات اللوجستية والبنية التحتية الحدودية أهمية خاصة في هذا الصدد.

48- ويمكن لمبادرات شفافية السوق أن تقلل من حالة عدم اليقين من خلال توفير بيانات موثوقة وفي الوقت المناســب بشــأن المخزونات والإنتاج وتدفقات التجارة. فعلى ســبيل المثال، يُعد نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية منصــة مشــتركة بين الوكالات أنشــأتها مجموعة العشــرين في عام 2011 في أعقاب ارتفاعات أسعار المواد الغذائية التي شهدتها الأعوام 2007–2008 و2010[65].

رابعاً- القضايا التي تستدعي مزيداً من المناقشة والعمل المستقبلي

49- بالإضــافة إلى القضــايا المعروضــة في هذه المذكرة، قد يرغب المندوبون المشــاركون في الدورة الســابعة عشــرة لاجتماع الخبراء المتعدد الســنوات بشــأن الســلع الأســاســية والتنمية في النظر في الأســئلة التالية، بالاستفادة من التجارب الوطنية والإقليمية:

(أ) ما هي القنوات التي تنقل صــدمات أســعار الســلع الأســاســية بشــكل أكبر في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وكيف تختلف هذه القنوات بين الدول المصدرة والمستوردة؟

(63) يمكن أن يساعد تكامل الأسواق في تقليص خسائر الرفاه الناجمة عن عدم استقرار الأسعار وتقلب الدخل، مما يبرز على دور التجارة في توزيع المخاطر بين مختلف الجهات الفاعلة والمناطق. انظر Newbery DMG and Stiglitz JE, 1979, The theory of commodity price stabilization rules: Welfare impacts and supply responses, *Economic Journal*, 89(356):799–817. ويمكن للروابط التجارية أن تخفف من انتشــار الصــدمات من خلال الســماح بإجراء تعديلات عبر الكميات (الواردات و/أو الصــادرات) بدلاً من الأســعار وحدها. انظر Di Pace F, Juvenal L and Petrella I, 2025, Terms-of-trade shocks are not all alike, *American Economic Journal: Macroeconomics*, 17(2):24–64.

(64) Martin W and Anderson K, 2012, Export restrictions and price insulation during commodity price booms, *American Journal of Agricultural Economics*, 94(2):422–427.

(65) تتألف المنصــة من أعضــاء مجموعة العشــرين بالإضــافة إلى إسبانيا وثماني دول أخرى تُعد من كبار مصــدري ومســتوردي الســلع الأساسية. وتضم الأمانة، التي تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 10 منظمات وكيانات دولية، من بينها الأونكتاد.

(ب) ما الذي تظهره التجارب الوطنية والدولية بشـــأن فعالية وتكاليف ومتطلبات الحوكمة للسياسات المستخدمة للتخفيف من تأثير تقلبات أسعار السلع الأساسية على البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع؟

(ج) كيف يعمل كل من تغير المناخ والتحول الرقمي والتحول في قطاع الطاقة على إعادة تشكيل أسواق السلع الأساسية، وما هي نقاط الضعف والفرص الجديدة التي تخلقها هذه التحولات الهيكلية للدول النامية من أجل الحد من تعرضها لتقلبات أسعار السلع الأساسية؟

(د) ما هي الاســـتراتيجيات التي أثبتت فعاليتها الأكبر في الحد من التعرض على المدى الطويل لتقلبات أسعار السلع الأساسية من خلال التنويع وإضافة القيمة وتعزيز القدرات الإنتاجية؟

(هـ) كيف يمكن الحفاظ على وظيفة تقاســـم المخاطر التي توفرها التجارة وتعزيزها في مواجهة الصدمات الدولية الكبيرة؟

(و) ما هي أهم الثغرات المعرفية في مجالات التحليل والبيانات والسياسات فيما يتعلق بفهم وإدارة تقلبات أسعار السلع الأساسية، وكيف يمكن للأونكتاد أن تدعم البلدان على أفضل وجه في معالجة هذه الثغرات؟

50- وقد يرغب المندوبون أيضـــاً في تحديد المجالات التي تســـتدعي مزيداً من العمل التحليلي والمناقشــة في المســتقبل، مثل التحول في مجال الطاقة؛ والدور المتزايد للمعادن الحيوية في اســتراتيجيات التنمية؛ وإجراء مزيد من الدراســات حول تأثير التفاعل بين الصــدمات الاقتصــادية والجيوســياســية والبيئية على تقلبات أسعار السلع الأساسية؛ والأساليب الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود من خلال التنويع، وإضافة القيمة، وتنمية القدرات الإنتاجية. وقد يبحث المندوبون في الدورات المقبلة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية قضايا أوسع نطاقاً مثل المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية؛ والسياسات الرامية إلى ضمان أن تسهم موارد السلع الأساسية في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.